الشروق

21/07/11

يجب أن يعرف الجميع حينما تكون هناك قضية معروضة أمام القضاء لا يحق للمجلس أن يتدخل

اللوائح التي تقدمنا بها للاستفادة من العفو الملكي هي أقل من حيث العدد الذي تم تمتيعه بالعفو

حاوره :
عبد الحفيظ بوسيف

. انخرط محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في صفوف المدافعين عن حقوق الإنسان والديموقراطية وقيمها منذ سبعينيات القرن الماضي ، وشرب من معين ما يسمى في الأدبيات الحقوقية والإعلامية بسنوات الرصاص

محمد الصبار الذي امتهن المحاماة منذ سنة 1993 بعد مسار في قطاع التعليم الخاص ، يعد أحد قدماء الشبيبة الاتحادية ، ومناضل في صفوف الاتحاد الوطني لطلبة المغرب وغيره من الواجهات الديموقراطية والحقوقية كأي يساري مؤمن بالديموقراطية.

تقلب الرجل الذي يعرف بالنزاهة وقوة الشكيمة في مناصب حقوقية وازنة ، حيث تبوأ منصب رئيس المنتدى المغربي للإنصاف لولايتين، ونائب رئيس الجمعية المغربية لحقوق الانسان ،كما استمات في الدفاع عن حقوق الضحايا وذويهم على أكثر من واجهة ، وظل حتى أيام من تعيينه في المنصب الجديد أحد صقور المنتدى.

"الشروق الجديد" التقت الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان في طبعته الجديدة ، وحاولت الاقتراب من رؤيته على عجل للوضع الحقوقي الراهن،ولبعض القضايا المتصلة به غداة انطلاق مسلسل الانفراج السياسي والحقوقي الجديد على ضوء الالتماس الذي تقدم به رئيس وأمين عام المجلس الوطني ، وقضية معتقلي شيوخ السلفية ، وموضوع تعذيب "الشارف" إلى جانب حالة متابعة الصحافي رشيد نيني في حالة اعتقال.

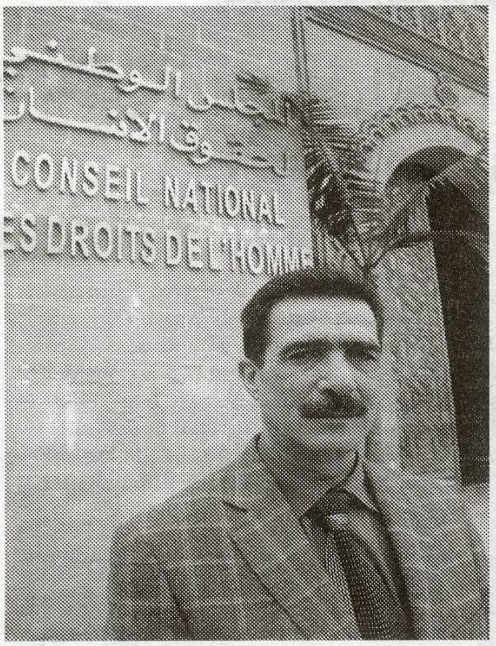

● السي محمد الصبار بداية ما هو تقييمك للوضع الحقوقي الحالي والديمقراطي بالمغرب في ظل المنجزات الأخيرة وايضا في ظل الاختلالات المسجلة؟

●● اعتقد على انه منذ أن انهت هيئة الإنصاف والمصالحة أشغالها بقي نوع من التردد في تعامل اساسا مع التوصيات المتعلقة بالإصلاح الشامل، هذا التردد تم حسمه في خطاب 9 مارس، وذلك بالنص على ضرورة دسترة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة وهذا من شانه أن يململ هذا الملف في أبعاده السياسية في أفق إرساء تدابير وضمانات عدم التكرار إضافة إلى هذا الأمر فالبلد عرف حركات احتجاجية في العقد الأخير لم تقتصر فقط على الحواضر والمدن الكبرى بل امتدت إلى البوادي وقرى نائية بما فيها الأطلس الكبير، حركات احتجاجية ذات طابع مطلبي تروم إما تحقيق مطالب اجتماعية بالدرجة الأولى المطالب الاقتصادية والمغرب عرف هته الحركية الكبرى، كان تعامل الدولة احيانا ايجابيا اتجاه هته المطالبات الاجتماعية واحيانا يمكن القول على انه كان سلبيا لعدم تلبية هته الحاجيات بسبب أكراهات ربما قد تعود أساسا إلى عدم توفر الشروط التنموية لبعض المناطق مما يسمح بتاهيل الساكنة إلى غير ذلك.

وإجمالا يلاحظ أن هناك مجهود كبيرا بدل ،ويتجلى في فتح حوار وطني حول موضوع الإعلام و انتهى هذا الحوار إلى إصدار كتيب يتضمن عددا من المعايير الأساسية، كما أن هناك ورش الإصلاح الدستوري،و مما لا شك فيه انه ورش سيقود بلدنا إلى الانتقال إلى مرحلة اكثر تقدما، وهناك طبعا حركية أو دينامية أو شبابية تتجلى في حركة شبابية أو ما يسمى بحركة 20 فبراير والتي استطاعت إلى حد كبير أن تغير من رتابة المشهد السياسي في بلادنا، وكان لها الفضل في إنعاش عدد من النقاشات و من الندوات وإثارة انتباه المسؤولين إلى عدد من القضايا وعدد من المطالب منها يتعلق بوضع دستور جديد أو تطويق ومحاربة الفساد أو مطالب أخرى ذات العلاقة بالحرية وبحقوق الإنسان بصفة عامة.

● السيد الأمين العام ، بناء على ماتقدم كيف تتصورون مستقبل المجلس بعد استكمال هياكله وماهي الأجندة التي تتصورون ايضا؟

●● اولا تصور المجلس أو أوقات عمل المجلس أو إستراتيجية المجلس ستستند بالضرورة أولا على الظهير المحدث لهذا المجلس،و إلى الإمكانيات الواسعة والصلاحيات المهمة التي تضمنها الظهير والتي تمنح للمجلس الوطني امكانية خلق دينامية حقوقية وازنة في بلادنا، ومن الناحية العملية يصعب الحديث الآن عن إستراتيجية أو خطة العمل، فذلك يتوقف أساسا على تعيين المجلس واستكمال هياكله .. غير انه يمكن القول ان وضع أية خطة أو إستراتيجية وخطط العمل في تصورنا يلزم ان تكون تشاركية ، بحيث نعقد اجتماعات مكثفة مع هيئات المجتمع المدني و الحركات الحقوقية بصفة خاصة، من اجل التداول والتشاور حول الحاجيات الحقيقية ،وحول الإشكالات المطروحة في بلادنا وحول المعضلات التي يتعين التصدي لها وطبعا النقاش التشاوري لا بد أن يسبقه التقييم لعمل مؤسسات المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في طبعته الأولى وطبعته الثانية ، بحيث يسمح لنا بحصر نقط القوة ونقط الضعف وان نحسن من ادائنا الحقوقي كمؤسسة وسيطة. الآن سيشكل المجلس عما قريب وسيعين طبعا رؤساء الجهات لانه بحكم القانون اعضاء في المجلس وسيكون هناك حرص على أن تكون تجربة متجانسة تعكس التعدد والتنوع الفكري والثقافي والجنسي الموجود في بلادنا.

● قبل أسابيع قليلة كانت لكم مبادرة ساهمتم فيها انطلاقا من الالتماس الذي تقدم إلى جلالة الملك بخصوص إحداث انفراج سياسي وتم إطلاق عدد المعتقلين السياسيين خاصة منهم المعتقلين السياسيين والكثير من المحسوبين على السلفية، كيف جاء هذا الأمر حتى قبل استكمال المجلس ثم ثانيا لماذا تم استثناء كثير من الأسماء الأخرى؟

●● اولا الملتمس الذي تقدم به السيد رئيس المجلس وامينه العام الرامي إلى تحقيق الانفراج السياسي جاء في مرحلة دقيقة جدا بالنظر إلى ما يعتمل في المنطقة إقليميا وعربيا. و يأتي ايضا في سياق مواصلة انخراط بلادنا في موجة الإصلاحات منذ بداية التسعينات من القرن الماضي وربما الآن الوقت مناسب لتحقيق قفزة أخرى في مجال تاسيس المواطنة ودولة حقوق الإنسان وهذا الأمر طبعا كان يتطلب أن تكون هناك إجراءات مصاحبة من بينها طبعا إطلاق سراح المعتقلين لأسباب سياسية. وهده مناسبة لأؤكد لكم انه لم يكن هناك استثناء ، فالعكس هو

/

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

الشروق
11/10/11

محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان

من الصعب أن أقوم بمحاكمة نفسي بنفسي، لكني أترك للآخرين فضول القيام بهذا النوع من المحاكمات

كثير من الأسئلة وغير قليل من النقد يطال المجلس الوطني لحقوق الإنسان منذ إصدار ظهير ملكي جديد يؤسس له خلفا للمجلس الاستشاري، وتعيين محمد الصبار الرئيس السابق لمنتدى الحقيقة والإنصاف أمينا عاما لهذا المجلس. أسئلة تثار حول أدوار المجلس في حلته الجديدة ومحاولات لفهم الآليات التي سيعتمدها لحماية حقوق الإنسان بالمغرب والنهوض بالثقافة الديمقراطية بشكل عام، وانتقادات تطال أداءه وطريقة اشتغاله، لعل آخرها هو السجال الذي دار بمناسبة الإعلان عن التشكيلة الجديدة لأعضاء للمجلس. عن سير المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومبادراته في مجالات متعددة مثل ملف السلفية الجهادية والملاحظة الانتخابية وغيرهما من المواضيع يتحدث محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في هذا الحوار مع جريدة "الشروق".

أجرى الحوار: **رشيد البلغيتي**

الإنسان، البعد الثاني يراعي قدرة عينة من الأعضاء على التخطيط الاستراتيجي، أما البعد الثالث فيهتم بأعضاء لهم مهارات ميدانية. وبالتالي حاولنا تحقيق تكامل بين هذه التركيبة بأبعادها الثلاثية حتى تكون قادرة على العطاء وتقديم عمل جيد في مجال حقوق الإنسان. ليس هناك أي إقصاء مسبق ولا ممنهج، ودليلي على ذلك أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان ممثلا في شخص رئيسه وأمينه العام ومباشرة بعد التعيين اشتغل على ملف يعد من الملفات الملتهبة لدى منتدى الكرامة لحقوق الإنسان، وهو ملف "السلفية الجهادية" وقد تمكنا من تحقيق عفو لمجموعة من المعتقلين في هذا الإطار. في جميع الأحوال كنا وسنبقى

الجدل الدائر حاليا في الساحة الوطنية حول عضوية المجلس الوطني يعبر عن الأهمية التي يشكلها المجلس الوطني لحقوق الإنسان ويعبر، من جهة أخرى، عن طموح مجموعة من المنظمات الحقوقية في أن يكون لها موقع داخل المجلس الوطني.

رهن إشارة هيئات المجتمع المدني بمختلف تخصصاتها وتلاوينها مع الاستعداد الدائم للتعاون والتشاور. باب المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان مفتوح لكل الجمعيات التي صدرت منها احتجاجات نعتبرها مشروعة في جميع الأحوال لأن لدينا قناعة راسخة بأهمية الاشتغال مع هذه الهيئات والاستماع لكافة المنظمات الحقوقية ذات المصداقية.

يقال إن وساطتكم للإفراج عن بعض الإسلاميين المعتقلين جاءت لإطفاء غضب الشارع المطالب بإنهاء الاعتقال السياسي، ما مدى صحة هذا الكلام؟

في الواقع كان هناك ملف يشغل بال الحركة الحقوقية وجزء من الطبقة السياسية هو ملف "بلعيرج ومن معه"، هذا الملف صدرت فيه تقارير بعض المنظمات الحقوقية التي أقر بعضها بالانتفاء الكلي أو الجزئي لشروط المحاكمة العادلة في هذه القضية، ومن أجل إرساء تدابير الثقة كان لابد لنا من التحرك مباشرة بعد تعييننا، اشتغلنا على ملف "بلعيرج ومن معه" وتوسعنا إلى مجموعات أخرى شملت المعتقلين فيما يسمى بـ«قضايا الإرهاب»، ونحن متأكدون أن المعتقلين في إطار هذا الملف ليسوا متورطين جميعا في أفعال مادية، بل يوجد من بينهم من حوكم في إطار نوايا وتبنيهم لأفكار قد تكون شاذة غير أنها لم تصل إلى المستوى الذي يجرمه القانون كالتحريض على العنصرية والكراهية والإشادة بالإرهاب. المهم

أننا تقدمنا بمذكرة لجلالة الملك قصد العفو عن مجموعة من الأشخاص ففوجئنا بأن العفو شمل عددا أكبر من المعتقلين الذين التمس المجلس العفو عنهم، كما استفاد عدد آخر من المعتقلين من تخفيض مهم في العقوبات الحبسية. هذه النتيجة جاءت بعد الاشتغال على لوائح محدودة، لأن الملف ضخم ويعود إلى ما قبل سنة 2003 وفيه عدد كبير من المعتقلين، مما جعل الفرصة غير متاحة إلى حد الساعة لتجميع وتحليل كل المعطيات المحيطة بهذا الملف الذي نعتبره من انشغالات المجلس الوطني لحقوق الإنسان مع ما يتطلبه الموضوع من معالجات دقيقة تستثني من تورطوا في جرائم الدم، وتعمل على تعبيد الطريق نحو العفو للآخرين عن طريق فتح ورش للمراجعات الفكرية والدينية والأيديولوجية مع إمكانية الاستئناس بتجارب وقعت في عالمنا العربي خصوصا في مصر والسعودية.

بعض الجمعيات الحقوقية تدعي أن الاعتقال السياسي لا زال ساري المفعول بالمغرب، وتسوق أمثلة "الحاقد" مغني الراب، معتقلي بوعرفة وبعض الاعتقالات التي كانت في صفوف أعضاء حركة 20 فبراير؟

أولا المجلس الوطني لحقوق الإنسان لا يتوفر على أي ملف يتعلق بمغني الراب المعروف ب«الحاقد»، وكل ما نتوفر عليه من معطيات هو أن هذا الشاب يتابع في قضية مرتبطة بالحق العام وأن هناك ضحية يتوفر على شهادات طبية وأقواله معززة بشهادة شهود. بالنسبة إلى الكبوري ورفاقه فالمجلس يتوفر على ملف تقدم به دفاعه يتحدث فيه هذا الأخير عن

حق للمجلس الوطني لحقوق الإنسان أن يتلقى الشكايات مع إلزامية تتبعها ومعرفة مآلها، إذ منحه الظهير حق استدعاء الأطراف والاستماع للشهود في احترام تام لاختصاصات السلطة القضائية.

مجموعة من الاختلالات التي عرفتها المحاكمة، وفي جميع الأحوال فالكبوري مناضل سياسي ونقابي وحقوقي معروف في منطقة بوعرفة، جمعنا كل المعطيات المتعلقة بالملف والمجلس سيقوم بمسعى للإفراج عنه وعن رفاقه. بالنسبة إلى معتقلي حركة عشرين فبراير، وهي للإشارة محدودة ولم تصدر فيها أحكام، لا يمكن إلا أن نجزم وحتى في غياب المعطيات الكافية أنها اعتقالات ذات طبيعة سياسية.

Revue de Presse droits de l'Homme

الشروق

11/10/11

الانتخابات على الأبواب وقانون الملاحظة الانتخابية خصكم بمجموعة من الصلاحيات، أين وصلت الاستعدادات؟

بالمناسبة افتتحت يوم الجمعة الماضي أول دورة تدريبية لفائدة ملاحظي الانتخابات عددهم 160 ملاحظا ينتمون إلى جمعيات المجتمع المدني وبعضهم سيشتغل مباشرة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان. قانون الملاحظة الانتخابية منح للمجلس الوطني احتكار منح الاعتماد للملاحظين من خلال لجنة يرأسها رئيس المجلس، وكاتبه، والأمين العام، وعضوية خمس منظمات ممثلة داخل المجلس، وقطاعات وزارية لها علاقة بالانتخابات كوزارة الداخلية والعدل والخارجية. المجلس قام بتهييئ الشروط من أجل منح الاعتماد وكذا القيام بالملاحظة الانتخابية. سيتم نشر إعلان للراغبين في الملاحظة الانتخابية للتوجه إلى المجلس بطلباتهم مشفوعة بالتصريح بالشرف، مع الإشارة إلى أن أنواع الملاحظة ثلاثة: ملاحظة يقوم بها المجلس الوطني لأنه راكم تجربتين للملاحظة في الاستحقاقات الانتخابية الماضية، وملاحظة تقوم بها المنظمات غير الحكومية، وملاحظة يتكفل بها أفراد ذاتيون. هناك حرص على أن يتمتع الملاحظ بمجموعة من القيم من بينها التجرد والنزاهة والاستقلال والحياد وأن لا يكون نشطا في الحملة الانتخابية ومراعاة عدم ترشح أحد أفراد عائلته الأقربين في الانتخابات. المجلس طبعا سيقوم بمجموعة من الاحتياطات لمنح الاعتماد بالإضافة إلى المراقبة البعدية التي تعطي للجنة أحقية سحب الاعتماد، إذا ثبت أن هناك خرقا يمس سلامة الملاحظة الانتخابية. نتمنى أن يكون هناك تفاعل إيجابي بين الجمعيات الراغبة في القيام بعملية الملاحظة الانتخابية من أجل إرساء الشفافية في العملية الانتخابية وتكريس النزاهة والحد من الاحتجاجات والتنديد بالمخالفات الذي يصاحب الانتخابات.

هناك من رفاقك من يتهمك بتغيير مواقفك، لقد كان محمد الصبار رئيسا سابقا لمنتدى الحقيقة والإنصاف ثم تحول إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان ما الذي تغير المؤسسة أم الشخص؟

لا يمكن الجزم نهائيا بأن المؤسسة تغير مسارها، المجلس عموما هو صاحب تجربة قصيرة، عقدنا دورتنا الأولى بكامل أعضائنا يوم الخميس الماضي، نحن في مرحلة البدايات ونعتقد أننا نتوفر على كل الإمكانيات لتغيير مسارات المجلس السابقة من خلال القانون المنظم للمجلس ونوعية الأعضاء الحاليين، وكذا من خلال الإرادة الملكية المعبر عنها في اتجاه تكريس دولة الحق والقانون، ودولة المواطنة، ودولة حقوق الإنسان. تغيير المسارات عموما ليس بالشيء السهل، لأن هناك صعوبات وإكراهات تعتري محاولات الإصلاح، لكن المهم هو أننا في الطريق الصحيح قصد تعزيز منظومة حقوق الإنسان. بالنسبة إلى محمد الصبار الشخص، فمن الصعب أن أقوم بمحاكمة نفسي بنفسي، لكني أترك للآخرين فضول القيام بهذا النوع من المحاكمات. ■

Revue de Presse des droits de l'Homme